يبدو أن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر مصمم على محاولة إجهاض أي فرصة للحوار، بعد تحريك قوة من مليشياته، لعمل ميداني قد يعيده الى الواجهة، بعد أن جرى تهميشه، فيما بدأت التحضيرات لحوار سياسي بين المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق

تحشيد لمليشيات حفتر

الرباط تستضيف مباحثات ليبية: الترتيبات الأمنية وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي

لم تعرف الوجهة النهائية للرتل التابع لحفتر (محمود تركية/فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي يتسارع فيه الحراك السياسي تمهيداً لإطلاق حوار رسمي في العاصمة المغربية الرباط قريباً، كان اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر يحرك مليشياته من أجدابيا إلى البريقة، من دون معرفة الوجهة النهائية للرتل، وما إذا كانت راس لانوف أو سرت، أو أنه يستعد لشن عملية عسكرية، لإعادة خلط الأوراق على طاولة التفاوض.

وقال المتحدث باسم قوات حكومة الوفاق محمد قنونو، في سلسلة تغريدات على «تويتر» أمس السبت، إن «وحدة المخابرات وتحليل المعلومات التابعة لقيادة العمليات، رصدت صباح اليوم (أمس) تحرك رتل مسلح لمليشيا حفتر الإرهابية يرافق منظومة دفاع جوي (بانتسير) من أجدابيا حتى البريقة». وتوقع أن «تكون وجهة الرتل الأخيرة راس لانوف أو سرت» شمال البلاد. وأضاف «استمرار الدول الداعمة للمليشيا الإرهابية والمرتزقة بتزويدهم بمنظومات الدفاع الجوي الروسية نوع بانتسير، سيوفر فرصة لأبطالنا، برا وجوا، لمواصلة بطولاتهم في سحقها وتدميرها بعد أن دفروا مثيلاتها في مختلف المناطق المحررة في الوشكة وجنوب سرت وترهونة ومطار طرابلس والوطية».

واستعداداً للاجتماعات الرسمية بين الحكومة الليبية وبرلمان طبرق، قال مسؤول في المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، لوكالة «الأناضول» أمس السبت، إن «اجتماعات تجرى حالياً بين لجان تمثل الحكومة الليبية وبرلمان طبرق، في المغرب، وأماكن أخرى (لم يحددها) حول عدد من الملفات التي تهم الأزمة الليبية». وأوضح أن المغرب قد يستضيف في وقت لاحق لقاء بين رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، عندما تنهي اللجان أشغالها.

يأتي هذا في الوقت الذي انتهى فيه مجلسا الدولة والنواب من اختيار ممثليهما لبدء حوارات مكثفة لحل المسائل الخلافية، وأبرزها الترتيبات الأمنية وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتوحيد الحكومة. وكشفت مصادر ليبية مسؤولة، برلمانية من طبرق وحكومية من طرابلس، عن استمرار محادثات اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» (تضم 5 ممثلين عسكريين عن قوات الوفاق وممثلهم عن قوات حفتر) لترتيب تفاصيل إخلاء مدينة سرت من السلاح بإشراف البعثة الأممية، في جلسات غير مباشرة، تزامناً مع انتهاء مجلسي الدولة والنواب من تشكيل لجنة حوار سياسي مكونة من 5 أعضاء عن كل طرف، ستبدأ محادثات تمهيدية، مطلع الأسبوع المقبل، في العاصمة المغربية الرباط، وربما تستضيف جنيف السويسرية بعض جلسات اللجنة السياسية.

ورغم إعلان أعضاء من المجلس الأعلى للدولة، في بيان أمس الأول، اعتراضهم على «استفراد» المشري باختيار أعضاء اللجنة الممثلة للمجلس، إلا أن مصادر حكومية من طرابلس أشارت إلى أن الخلاف حول الأعضاء وإمكانية الاتفاق عليهم أو استبدالهم لن يؤخر موعد إطلاق المحادثات السياسية. واتفقت معلومات المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، على أن الاتفاق الليبي جاء بعد جملة من المشاورات التي جرت بين أطراف دولية وإقليمية معنية بالملف الليبي،

اجتماعات بين لجان تمثل الحكومة وبرلمان طبرق في المغرب

مباحثات لجنة «5+5» برعاية أممية

انتهت إلى الاتفاق على ضرورة إعادة إطلاق مسارات الحل الثلاثة، العسكرية والسياسية والاقتصادية، المنبثقة عن اتفاق برلين، في يناير/كانون الثاني الماضي.

وعن الملفات المطروحة أمام ممثلي المسارات الثلاثة، قالت المصادر إن محادثات الجانب الاقتصادي ستكون مؤجلة إلى ما بعد توافقات المسارين العسكري والسياسي، مشيرة إلى أن ملف الترتيبات الأمنية وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتوحيد الحكومة على رأس أجندة محادثات اللجنة السياسية المشتركة «5+5». وأضافت أن مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» لا تزال تجري بشكل غير مباشر برعاية أممية، بهدف إخلاء سرت من السلاح، فيما ترك اختيار مدينة سرت مقراً جديداً للحكومة الموحدة المقبلة لمفاوضات أعضاء اللجنة السياسية.

ويعتبر إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، الذي يترأسه فائز السراج إلى جانب حكومة الوفاق، والتي لا يزال مجلس النواب في طبرق لا يعترف بها، مطلباً يتوافق عليه مجلسا النواب والدولة. وحول ردود أفعال السراج وحفتر، قالت المصادر إنهما يقعان تحت ضغوط دولية وإقليمية كبيرة من أجل القبول بنتائج محادثات المسارين السياسي والعسكري. لكن الباحث السياسي الليبي سعيد الجواشي، يبدي انزعاجه من إمكانية استمرار عراقيل حفتر لأي مساع رغم الاتفاق حولها دولياً وإقليمياً ومحلياً. ويوضح الجواشي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه «ما لم تتضح مواقف داعمي حفتر، وعلى رأسهم الإمارات وروسيا، فسيبقى اللواء الليبي عقبة أمام أي تسوية أو حتى تفاهمات أولية. فالسلاح الذي يسيطر به على سرت ومواقع النفط عقبة حقيقية ليس من السهل تجاوزها».

ولم يصدر أي رد فعل من جانب حفتر حول مستجدات الأوضاع، باستثناء رفضه للحل القائم على تحويل سرت إلى مدينة منزوعة السلاح، وذلك على لسان المتحدث الرسمي باسمه أحمد المسماري، في 30 أغسطس الماضي. أما السراج فقد أكد خلال كلمة وجّهها للشعب الليبي، في 25 أغسطس، قبوله بأي نتائج تصدر عن مفاوضات مجلسي الدولة والنواب.

ويرى الجواشي أن نقل عقيلة صالح إلى واجهة الحدث يأتي في وقت تعاني فيه جبهة شرق ليبيا خلافات بين الآخير وحفتر، ولم تستقر الأوضاع إلى الآن. وفيما أشار إلى أن اللواء المتقاعد لا يزال يمتلك أنصاراً، ما يمكن أن يهدد رفضه وحلفائه لنتائج المحادثات السياسية بنسبها من الأساس وإعادة الأوضاع إلى نقطة الصفر، لفت إلى أن مليشيات حفتر لا تزال تخرق هدنة وقف إطلاق النار في سرت بين الفينة والأخرى.

وتحدثت أوساط ليبية عن بدء جهود دولية وأممية تدفع الأطراف الليبية باتجاه صياغة ما تعارف عليه إعلامياً بـ«الصخيرات 2»، الذي يستهدف إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتوحيد السلطة التنفيذية في البلاد. ويقول المحلل السياسي الليبي مروان ذويب إن «المساعي الحالية لم تخرج عن بنود اتفاق الصخيرات الموقّع نهاية 2015». ويتفق ذويب، في حديثه إلى «العربي الجديد»، مع الجواشي على أن العقبة أمام أي تسوية هي حفتر، مشيراً إلى أن قادة طرابلس، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للدولة، أكدوا مرات عدة رفضهم الحوار معه، خصوصاً مع سيطرته الحالية على سرت، التي يسعى المجتمع الدولي إلى جعلها منطقة خالية من السلاح وتضم الحكومة، بعد أن فشل المجلس الرئاسي الحالي في بند الترتيبات الأمنية الخاصة بضبط سلاح المجموعات المسلحة في طرابلس.

تركيا تطلق «عاصفة المتوسط» اليوم

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس السبت، أنّ تركيا القوية مستعدة لكافة أشكال التقاسم العادل للثروات شرق المتوسط، في وقت من المقرر أن تجري تركيا اليوم الأحد مناورات عسكرية مع قبرص التركية غير المعترف بها دولياً وتعترف بها أنقرة فقط، وذلك في خضم التوتر المتصاعد مع اليونان.

وقال أردوغان، خلال مشاركته في افتتاح مدينة البروفيسور سليمان باالتشين الطبية، في مدينة إسطنبول، «أكدنا دوماً استعداد تركيا لكافة أشكال التقاسم (للثروات شرق المتوسط) شرط أن يكون عادلاً». وأردف: «سيدركون أن تركيا تملك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لتمزيق الخرائط والوثائق المجحفة التي تُفرض عليها». وشدد على أن تركيا وشعبها مستعدان لأي سيناريو (في شرق المتوسط) والنتائج المترتبة عليه. في هذه الأثناء، ذكرت وزارة الدفاع التركية في بيان أمس السبت، أن قيادة قوات السلام التابعة لها في قبرص وقيادة قوات الأمن في قبرص التركية، تطلقان في الفترة من 6 إلى 10 سبتمبر/أيلول الحالي، مناورات مشتركة. وتهدف مناورات «عاصفة البحر الأبيض المتوسط» التي تنظم سنوياً، لتطوير التدريب المتبادل والتعاون والعمل معاً، بين قوات البلدين. وتشارك في المناورات قوات جوية وبرية وبحرية تركية، بحسب البيان. وتشمل المناورات إجراء تدريبات بشكل مشترك وفعلي على هجمات جوية وعمليات بحث وإنقاذ قتالية، وغيرها.

(الأناضول)

المغرب: ضغوط بسبب إضراب معتقلي حراك الريف

الرباط ـ **عادل نجدي**

تزايدت الضغوط على الحكومة المغربية، بعد أن انضمت مجموعة من برلمانيين أوروبيين إلى الهيئات الحقوقية والسياسية التي دقت ناقوس الخطر بشأن وضعية معتقلي «حراك الريف» المضربين عن الطعام، وعلى رأسهم ناصر الزفزافي، ونبيل أحمجيق، اللذان دخل إضرابهما أسبوعه الثالث. وعبّر أعضاء من البرلمان الأوروبي، في رسالة وجهوها إلى رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، أول من أمس الجمعة، عن قلقهم بشأن وضعية معتقلي حراك الريف بالسجون، في ضوء وباء كوفيد 19 وإضرابهم عن الطعام، لافتين إلى أن «العديد من معتقلي الحراك، ما زالوا في سجون مغلقة ومكتظة في زمن كورونا، ولا يحصلون على رعاية صحية كافية».

ودعا البرلمانيون الأوروبيون، في الرسالة التي وجهها 20 عضواً تتقدمهم النائبة الهولندية في البرلمان الأوروبي، كاتي بيري (المعروفة بدعمها للحراك)، الحكومة المغربية إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الإنسانية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في الحراك، وفقاً لتوصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والنداءات المتكررة من العديد من المنظمات الحقوقية. ويأتي ذلك بالتزامن مع دعوة الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الحكومة إلى التدخل لـ«إنقاذ» المضربين عن الطعام، محملاً الدولة مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع.

الاحتلال يعتقل شقيقين بعد استهدافهما بالرصاص

جليل ـ **سامر خويرة**

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، الشابين الشقيقين محمد وأحمد جدعون بعد إصابتهما بالرصاص الحي في مخيم جنين شمال الضفة الغربية المحتلة. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد» إنّ «العشرات من جنود الاحتلال اقتحموا المخيم نحو الساعة السابعة صباحاً ثم دهموا منزل عائلة جدعون بشكل مباغت، حيث سمع صوت إطلاق نار عنيف، فيما انتشر جنود آخرون في أزقة المخيم وعلى أسطح البنايات القريبة». وتابع شهود العيان، «إن العملية العسكرية استمرت نحو ساعة، حيث شوهد جنود الاحتلال وهم يحملون الشابين على حمالات، وهما مصابان بعد تعريتهما من ملابسهما، وخرجوا بهما من المخيم».

ونقل عن والدهما، «أن أحد أبنائه أصيب برصاصة في الفخذ ونزف كميات كبيرة من الدماء منه، فيما أصيب الآخر بركبته وخاصرته، وهو في حالة حرجة للغاية». من جهته، حمّل نادي الأسير الفلسطيني في بيان له، أمس السبت، سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن مصير الشقيقين محمد (27 عاماً)، وأحمد (22 عاماً) وهما أسيران سابقان. واعتبر نادي الأسير أن هذه الجريمة ما هي إلا جزء من سلسلة الجرائم الطويلة التي تنفذها قوات الاحتلال يومياً أثناء عمليات الاعتقال.

شرق غرب

وفاة وزير الزراعة المصري السابق يوسف والي

توفي أمس السبت وزير الزراعة المصري السابق يوسف والي، عن عمر ناهز 90 عاماً. وكان والي ترك منصبه الوزاري بناءً على تعليمات من الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك في العام 2004، إثر اتهامه باستخدام مبيدات زراعية محظورة دولياً، وتؤدي للإصابة بمرض السرطان. ووالي أحد المتهمين الرئيسيين بالضلوع في عمليات تطبيع واسعة مع إسرائيل في ملف الزراعة.

(العربي الجديد)

لبنان: توقيف خلية مرتبطة بـ«داعش»

أعلن الجيش اللبناني، أمس السبت، توقيف عناصر خلية مرتبطة بتنظيم «داعش»، كانت في صدد تنفيذ أعمال أمنية في الداخل اللبناني. وذكر، في بيان، أن مديرية المخابرات في الجيش «تمكنت من توقيف عناصر خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم داعش كانت في صدد تنفيذ

أعمال أمنية في الداخل اللبناني». ووضح أنه تمّ توقيف عناصر الخلية في سلسلة عمليات أمنية في منطقتي الشمال والبقاع في تواريخ مختلفة، وتبيّن أن هؤلاء تلقوا تدريبات عسكرية وجمعوا أسلحة وذخائر حربية تمّ ضبطها، ونفذوا سرقات عدة بهدف تمويل نشاطات الخلية.

(العربي الجديد)

اعتقالات وأحكام جديدة بالسجن في السعودية

ذكر حساب «معتقلي الرأي»، المهتم بالحالة الحقوقية في السعودية، أمس السبت، أنه تأكد من اعتقال السلطات السعودية القارئ عبدالله بصفر منذ أغسطس/آب الماضي، واعتقال الأكاديمي سعود الفنيسان منذ مارس/ آذار الماضي، بالإضافة إلى صدور أحكام متعددة بالسجن ضدّ من وُصفوا بأنهم «معتقلو حملة سبتمبر». يذكر أن ولي العهد محمد بن سلمان (الصورة) قام بحملة اعتقالات ضخمة في سبتمبر/أيلول 2017، اعتقل فيها المئات من الأكاديميين والباحثين ورجال الدين المنتمين لـ«تيار الصحوة».

(العربي الجديد)

الصومال: الجيش يصد هجوما لحركة «الشباب»

أعلن الجيش الصومالي، أمس السبت، أنه تمكن من صد هجوم لحركة «الشباب» الإسلامية في إقليم شبيلي السفلى جنوب البلاد. وأوضح، في بيان، أنه كبد الحركة خسائر كبيرة، مشيراً إلى اعتقال عدد من عناصرها.

(قنا)

حالة برلوسكوني مستقرة في المستشفى

أعلن مستشفى سان رافاييلي في ميلانو شمال إيطاليا، أمس السبت، أن الحالة الصحية لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق

سيلفيو برلوسكوني (الصورة) الذي نقل إلى المستشفى الخميس بعد إصابته بالتهاب رئوي جراء وباء كورونا «مستقرة». ونقل البيان عن الطبيب المعالج في المستشفى سان رافاييلي البرتو زانغريلو قوله إن «الحالة السريرية للمريض سيلفيو برلوسكوني لا تزال مستقرة». وأشار البيان إلى أن «الوضع التنفسي والسريري يؤكدان التطور المنتظم والمنتظر، ما يدفع بالتالي إلى تفاؤل حذر».

(فرانس برس)

استعجال لتوقيع اتفاق التحالف الإماراتي الإسرائيلي

عمدت كل من واشنطن وتل أبيب في الآونة الأخيرة إلى تكثيف الاتصالات الهادفة إلى ضمان التوقيع على اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي بأسرع وقت ممكن، مع تفضيل أن يكون ذلك في ذكرى توقيع اتفاق أوسلو

صالح النعامي

رام الله، القاهرة ـ **العربي الجديد**

تستعجل كل من واشنطن وتل أبيب توقيع اتفاق التحالف بين الإمارات وإسرائيل، ويبدو أنّ الموعد المفضل في 13 سبتمبر/ أيلول المقبل، في ذكرى توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل 27 عاماً. ويأتي ذلك في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب حشد الاعتراف بالاحتلال ووعده، مع إعلانه أول من أمس الجمعة عن اتفاق تطبيع للعلاقات بين تل أبيب وكوسوفو، فضلاً عن عزم صربيا على نقل سفارتها إلى القدس المحتلة، وهي كلها إعلانات يستثمرها ترامب لأسباب انتخابية داخلية، تتعلّق بمعركته للبقاء في البيت الأبيض أربع سنوات أخرى.

ورجّحت قناة التلفزة الإسرائيلية «12»، مساء أول من أمس الجمعة، أن يتم التوقيع على اتفاق إشهار التطبيع الإماراتي الإسرائيلي في ذكرى اتفاق أوسلو، أي يوم 13 سبتمبر/ أيلول الحالي. وقالت معلقة الشؤون السياسية في القناة، دانا فايس، إنه تم تحديد يوم 13 سبتمبر موعداً مفضّلاً للتوقيع، على اعتبار أنه يتزامن مع ذكرى التوقيع على اتفاق أوسلو، والذي جرت مراسمه في البيت الأبيض عام 1993.

وأضافت أن كلاً من واشنطن وتل أبيب كثّفتا، في الآونة الأخيرة، الاتصالات الهادفة إلى ضمان التوقيع على الاتفاق بأسرع وقت ممكن، بحضور ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، مشيرةً إلى أن تل أبيب معنية بأن يتم تنظيم الحفل قبل حلول رأس السنة العبرية الجديدة التي تبدأ احتفالاتها في 18 سبتمبر/ أيلول الحالي. ولفتت فايس إلى أن نتنياهو تحديداً معنيّ بأن يتم التوقيع على الاتفاق مع الإمارات في موعد التوقيع نفسه على اتفاق أوسلو، على اعتبار أن هذا يضفي صدقية على ما يعتبره «عقيدته السياسية» التي تقوم على التوصل إلى تسويات مع العرب على أساس معادلة «السلام مقابل السلام».

واستدركت فايس قائلةً إنّ الإماراتيين معنيون أولاً بأن يتوقف نتنياهو عن تنصله من صفقة بيع الطائرات «أف-35» الأميركية لأبوظبي. وفي حين نفى نتنياهو ما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، الجمعة، عن موافقته على بيع الولايات المتحدة طائرات «أف-35» وطائرات تجسس للإمارات، قال وزير الاستخبارات الإسرائيلي الليكودي، إيلي كوهين، إنّ إسرائيل لا تعارض الصفقة فحسب، بل إنها ستعمل على إحباطها من خلال نفوذها داخل واشنطن. وفي مقابلة مع قناة التلفزة الرسمية «كان»، مساء الجمعة، أوضح كوهين أنّ إسرائيل ستعمل لدى كل من الكونغرس ولجنة الشؤون الخارجية في الإدارة الأميركية الإسرائيلية «أيباك» ذات النفوذ الواسع في الولايات المتحدة، من أجل إحباط صفقة بيع الطائرات للإمارات. إلى ذلك، تعدّ الاعتبارات الانتخابية عاملاً حاسماً في دفع كلّ من ترامب ونتنياهو لمحاولة توسيع دائرة التطبيع بين إسرائيل وأنظمة حكم عربية، ودفع مزيد من دول العالم للاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

ويندرج إعلان ترامب الاحتفالي مساء الجمعة بأن جهوده أسفرت عن إقناع صربيا بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة وأن كوسوفو، التي وصفها في تغريدة بأنها «دولة شرق أوسطية»، قررت تدشين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، في إطار سعيه لتقديم إنجازات لقاعدته الانتخابية عشية الانتخابات الرئاسية التي ستنظم في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، واسترضاء التيار الإنجيلي، الذي صوت حوالي 80 في المائة من المنتمين إليه لترامب في الانتخابات الماضية. في المقابل، فإن نتنياهو الذي تهاوت مكانته الداخلية بسبب محاكمته في قضايا فساد خطيرة، وإثر فشله في مواجهة تفشي وباء كورونا وما نجم عن ذلك من تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، يحاول وقف التآكل في شعبيته وشعبية حزب الليكود الذي يقوده عبر محاولة نقل مركز ثقل الجدل الداخلي من قضايا الفساد إلى القضايا الإيديولوجي، من خلال توظيف التطبيع في إضفاء صدقية على مواقفه السياسية من الصراع.

من هنا، فقد عمد نتنياهو منذ إشهار التحالف مع الإمارات إلى الزعم بأنه بنجاحه في التوصل إلى هذا الاتفاق نسف معادلة «الأرض مقابل السلام» وفرض معادلة «السلام مقابل السلام»، مع العلم أنه لم تندلع يوماً حرب بين الإمارات وإسرائيل في السياق ذاته، رأى أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أمس السبت، أن «إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أظهرت مرة أخرى التزامها التام بمخالفة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإنكار الحقوق الفلسطينية، من خلال الضغط على بعض الدول وتشجيعها للاعتراف بالضم غير الشرعي وغير القانوني بالقدس الشرقية المحتلة كعاصمة لسلطة الاحتلال، لتحقيق أهدافها التوسعية». وقال عريقات، تعليقاً على قراري كوسوفو وصربيا: «أصبحت فلسطين ضحية للطموحات الانتخابية للرئيس ترامب، وبدلاً من أن فريقه أصبح مستعداً للقيام بأي فعل، لأغراض النجاح في الانتخابات، ونحن نعرف أن الاتفاق الثلاثي الأميركي - الإماراتي - الإسرائيلي غير ذي صلة بالسلام في المنطقة».

بدورها، قالت الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس السبت، إن قراري حكومتي صربيا وكوسوفو «بمثابة عدوان سافر وغير مبرر على الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة».

من جهة أخرى، قال عريقات إن «موافقة الرئيس محمود عباس على توصيات اللجان التي أقر تشكيلها في اجتماع الأمناء العامين للفصائل يوم الخميس الماضي، قبل مباشرة عملها، يعتبر أكبر تفويض منح لجميع فصائل العمل السياسي». وأضاف في حديث لإذاعة «صوت فلسطين»، أمس إنه «تم تحديد 5 أسابيع كجدول زمني للانتهاء من التوصيات، وتقديمها خلال الاجتماع المقبل بمشاركة الأمناء العامين للفصائل وأعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية، وشخصيات وقيادات سياسية ودينية». وأوضح أن عباس «أعلن بوضوح في ختام اجتماع الخميس، موافقته على توصيات اللجان الثلاث التي أصدر تعليماته بتشكيلها، سواء على صعيد المقاومة الشعبية والسلمية، أو على صعيد المشروع الوطني والسياسي وتحقيق الشراكة السياسية، وكذلك على صعيد تفعيل واستقلالية المؤسسات والهيئات ودوائر منظمة التحرير».

من جهته، رحّب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وفق ما نقل عنه مصدر مسؤول بالأمانة العامة للجامعة، بمُخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، مؤكداً أن الاجتماع «يُعد خطوة إيجابية نحو توحيد الصف الفلسطيني، والاتفاق على أولويات العمل السياسي الفلسطيني في المرحلة المُقبلة، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وفي سياق متصل، أعرب أبو الغيط عن ارتياحه وإدانته للخطوات التي تم الإعلان عنها بشأن كوسوفو وصربيا. وأوضح، بحسب المصدر، أن هذا الإجراء «باطل ومخالف لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تحظر على الدول نقل سفاراتها لمدينة القدس كونها تحت الاحتلال منذ عام 1967».

الاستيلاء على خربة دير سمعان

أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، الاستيلاء على خربة دير سمعان الأثرية، الواقعة شمال غرب بلدة كفر الديك غرب محافظة سلفيت في الضفة الغربية. وأوضح محافظ سلفيت عبد الله كميل، أن سلطات الاحتلال نشرت إعلانا مكتوبا باللغة العبرية يفيد بالاستيلاء على الموقع. وأشار إلى أن المنطقة المستهدفة تبلغ مساحتها ستة دونمات و57 مترا مربعا. وكان الاحتلال شرع بإحاطة خربة دير سمعان بوحدات سكنية استيطانية.

خلال تظاهرة في غزة ضد التطبيع (محمود عيسى/ Getty)

الغلاف

وسط غطاء سياسي، أطلقت القوات العراقية عملية في بغداد والبصرة، لضبط السلاح المنفلت، والتي يبدو انها ستكون مقدمة لأن تتوسّع مستقبلاً، لتشمل 10 مدن ومحافظات، تحولت إلى بؤر للسلاح. وفيما تشمل الحملة سلاح العشائر وشبكات تجارة وترويج الأسلحة وعصابات تهريب النفط والمخدرات والجريمة المنظمة فإن الجماعات المسلحة التي تقف خلف الهجمات بصواريخ الكاتيوشا، واستهداف ارتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، لن تكون بمنأى عنها، ما يجعل الحملة بمثابة اختبار حاسم لحكومة مصطفى الكاظمي

العراق
الدولة بمواجهة السلاح
«جماعات الكاتيوشا» ضمن المستهدفين

بغداد ـ **عادل النواب**

وسط ترحيب شعبي، بدأت قوات عراقية مشتركة من قوات الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب، فجر أمس السبت، عمليتين واسعتين في بغداد ومحافظة البصرة جنوب العراق، تستهدف ما بات يطلق عليه «السلاح المنفلت»، والذي يشمل سلاح العشائر وشبكات تجارة وترويج الأسلحة وعصابات تهريب النفط والمخدرات والجريمة المنظمة. لكن مسؤولين في الحكومة العراقية أكدوا أن الهدف الرئيس من العملية هو الجماعات المسلحة التي تقف خلف الهجمات بصواريخ الكاتيوشا، واستهداف ارتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، بقيادة واشنطن، والمتورطين بعمليات اغتيال الناشطين في جنوب العراق، بعد أن تبرأت من تلك الجماعات الفصائل المسلحة المنضوية ضمن هيئة «الحشد الشعبي»، بما منح رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي غطاء سياسياً للتحرك ضدها.

وفي بيانين منفصلين، أعلنت قيادة العمليات العراقية المشتركة انطلاق عمليتين بوقت متزامن في بغداد والبصرة، صباح أمس السبت وأوضحت «شرعت قواتنا الأمنية، وبصنوفها المختلفة، بإمرة قيادة عمليات بغداد فجر اليوم (أمس) السبت، بتفتيش منطقة حسينية المعامل شرقي بغداد ونزع أنواع الأسلحة من المواطنين ومصادرتها وفقاً للقانون ولفرض الأمن والاستقرار فيها». وأضافت «شهد قضاء الحسينية شرقي بغداد استخداماً خطيراً للسلاح المتوسط والخفيف في النزاعات العشائرية، ما تسبب بإزهاق أرواح الأبرياء، وأن من واجب الدولة ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي لسلطة القانون». وذكر بيان آخر أن القوات العراقية، ممثلة بقطعات الجيش ولواء المشاة البحري وحرس الحدود وشرطة الطوارئ، باشرت عملية عسكرية واسعة لتفتيش مناطق البصرة والبحث عن المطلوبين والسلاح. وتحدث مسؤولون ونواب عراقيون، لـ«العربي الجديد»، عن أن الحملة التي ستستمر عدة أيام هي بداية فقط، وأن الكاظمي عازم على مواصلتها، لتشمل أكثر من 10 مدن ومحافظات أخرى خلال الفترة المقبلة، وسيتم تخصيص مكافآت مالية للإبلاغ عن تلك الجماعات ومخازن السلاح ضمن عمليات تهدف لاستعادة هيبة الدولة العراقية. وأوضح نائب آمر الكاظمي في هذه العملية هم وزير الداخلية عثمان الغانمي، وقائد جهاز مكافحة الإرهاب عبد الوهاب الساعدي، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، بالإضافة إلى قادة الوية بالجيش العراقي، إذ تم منحهم صلاحيات واسعة من أجل التصدي لحالة ضعف الدولة والقانون في عدة مدن جنوبية، بالإضافة إلى بغداد. وبيّن أن «الكاظمي تلقى دعماً وتأييداً سياسي، إضافة إلى أن الاحتفاء الشعبي بالعملية عكس تعطش الناس للأمن والقانون واحترام النظام». وكشف أن «العملية لن تقف عند مدن جنوبية أو بغداد، بل ستتجه نحو المدن الشمالية والغربية المحررة، إذ إن هناك جهات مسلحة حولتها إلى بؤر سلاح وإدارة عمليات غير شرعية وتتحرك باسم هيئة الحشد الشعبي».

وتحدث قائد بالفرقة 19 التابعة للجيش العراقي، لـ«العربي الجديد»، عن آلية الحملة الحالية، موضحاً أنها «تعتمد على عمليات التفتيش في مناطق التوتر التي تسجل اشتباكات عشائرية أو جرائم مسلحة، فضلاً عن وجود قاعدة بيانات مُسبقة للمطلوبين وأماكن خزن سلاح». ولفت إلى أن «القوات العراقية تضع بالحسبان الاصطدام مع المسلحين، سواء كانوا جماعات مليشياوية أو عشائرية، وهذا سبب مرافقة سلاح دروع ومروحيات قتالية للقوات المشاركة بالحملة». بدوره قال النائب رياض المسعودي إن أكثر من 12 مليون قطعة سلاح موجودة يتطلب سحبها اليوم من الشارع، مضيفاً، لـ«العربي الجديد»، أنه «بات واضحاً أنه لا يمكن لأي حكومة النجاح في أي مجال إلا من خلال فرض القانون، وحصر السلاح بيد الدولة. والحكومة مطالبة بوضع خطة صارمة لمنع استخدام السلاح خارج سيطرة الدولة، ومحاسبة أي جهة تستخدم هذا السلاح. وننتظر الأيام المقبلة لمعرفة جدية وقدرة حكومة مصطفى الكاظمي في التعامل مع هذا الملف المهم والحساس».

بالمقابل، قال رئيس كتلة «الرافدين» في البرلمان العراقي يونادم كنا، إن «هناك أطرافاً سياسية مستفيدة من السلاح المنفلت في العراق، حيث تحقق من خلاله مكاسب ومغانم، وهذا ما يعرقل أي عملية عسكرية لفرض هيبة الدولة والقانون». ولم يستبعد «إفشال العملية العسكرية الحالية من خلال الضغوط والتهديدات السياسية». وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في حال وجود غطاء سياسي، أطلقت القوات العراقية عملية في بغداد والبصرة، لضبط السلاح المنفلت، والتي يبدو انها ستكون مقدمة لأن تتوسّع مستقبلاً، لتشمل 10 مدن ومحافظات، تحولت إلى بؤر للسلاح. وفيما تشمل الحملة سلاح العشائر وشبكات تجارة وترويج الأسلحة وعصابات تهريب النفط والمخدرات والجريمة المنظمة، لكن مسؤولين في الحكومة العراقية أكدوا أن الهدف الرئيس من العملية هو الجماعات المسلحة التي تقف خلف الهجمات بصواريخ الكاتيوشا، واستهداف ارتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، بقيادة واشنطن، والمتورطين بعمليات اغتيال الناشطين في جنوب العراق، بعد أن تبرأت من تلك الجماعات الفصائل المسلحة المنضوية ضمن هيئة «الحشد الشعبي»، بما منح رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي غطاء سياسياً للتحرك ضدها.

وفي بيانين منفصلين، أعلنت قيادة العمليات العراقية المشتركة انطلاق عمليتين بوقت متزامن في بغداد والبصرة، صباح أمس السبت وأوضحت «شرعت قواتنا الأمنية، وبصنوفها المختلفة، بإمرة قيادة عمليات بغداد فجر اليوم (أمس) السبت، بتفتيش منطقة حسينية المعامل شرقي بغداد ونزع أنواع الأسلحة من المواطنين ومصادرتها وفقاً للقانون ولفرض الأمن والاستقرار فيها». وأضافت «شهد قضاء الحسينية شرقي بغداد استخداماً خطيراً للسلاح المتوسط والخفيف في النزاعات العشائرية، ما تسبب بإزهاق أرواح الأبرياء، وأن من واجب الدولة ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي لسلطة القانون». وذكر بيان آخر أن القوات العراقية، ممثلة بقطعات الجيش ولواء المشاة البحري وحرس الحدود وشرطة الطوارئ، باشرت عملية عسكرية واسعة لتفتيش مناطق البصرة والبحث عن المطلوبين والسلاح. وتحدث مسؤولون ونواب عراقيون، لـ«العربي الجديد»، عن أن الحملة التي ستستمر عدة أيام هي بداية فقط، وأن الكاظمي عازم على مواصلتها، لتشمل أكثر من 10 مدن ومحافظات أخرى خلال الفترة المقبلة، وسيتم تخصيص مكافآت مالية للإبلاغ عن تلك الجماعات ومخازن السلاح ضمن عمليات تهدف لاستعادة هيبة الدولة العراقية. وأوضح نائب آمر الكاظمي في هذه العملية هم وزير الداخلية عثمان الغانمي، وقائد جهاز مكافحة الإرهاب عبد الوهاب الساعدي، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، بالإضافة إلى قادة الوية بالجيش العراقي، إذ تم منحهم صلاحيات واسعة من أجل التصدي لحالة ضعف الدولة والقانون في عدة مدن جنوبية، بالإضافة إلى بغداد. وبيّن أن «الكاظمي تلقى دعماً وتأييداً سياسي، إضافة إلى أن الاحتفاء الشعبي بالعملية عكس تعطش الناس للأمن والقانون واحترام النظام». وكشف أن «العملية لن تقف عند مدن جنوبية أو بغداد، بل ستتجه نحو المدن الشمالية والغربية المحررة، إذ إن هناك جهات مسلحة حولتها إلى بؤر سلاح وإدارة عمليات غير شرعية وتتحرك باسم هيئة الحشد الشعبي».

وتحدث قائد بالفرقة 19 التابعة للجيش العراقي، لـ«العربي الجديد»، عن آلية الحملة الحالية، موضحاً أنها «تعتمد على عمليات التفتيش في مناطق التوتر التي تسجل اشتباكات عشائرية أو جرائم مسلحة، فضلاً عن وجود قاعدة بيانات مُسبقة للمطلوبين وأماكن خزن سلاح». ولفت إلى أن «القوات العراقية تضع بالحسبان الاصطدام مع المسلحين، سواء كانوا جماعات مليشياوية أو عشائرية، وهذا سبب مرافقة سلاح دروع ومروحيات قتالية للقوات المشاركة بالحملة». بدوره قال النائب رياض المسعودي إن أكثر من 12 مليون قطعة سلاح موجودة يتطلب سحبها اليوم من الشارع، مضيفاً، لـ«العربي الجديد»، أنه «بات واضحاً أنه لا يمكن لأي حكومة النجاح في أي مجال إلا من خلال فرض القانون، وحصر السلاح بيد الدولة. والحكومة مطالبة بوضع خطة صارمة لمنع استخدام السلاح خارج سيطرة الدولة، ومحاسبة أي جهة تستخدم هذا السلاح. وننتظر الأيام المقبلة لمعرفة جدية وقدرة حكومة مصطفى الكاظمي في التعامل مع هذا الملف المهم والحساس».

بالمقابل، قال رئيس كتلة «الرافدين» في البرلمان العراقي يونادم كنا، إن «هناك أطرافاً سياسية مستفيدة من السلاح المنفلت في العراق، حيث تحقق من خلاله مكاسب ومغانم، وهذا ما يعرقل أي عملية عسكرية لفرض هيبة الدولة والقانون». ولم يستبعد «إفشال العملية العسكرية الحالية من خلال الضغوط والتهديدات السياسية». وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في حال وجود غطاء سياسي، أطلقت القوات العراقية عملية في بغداد والبصرة، لضبط السلاح المنفلت، والتي يبدو انها ستكون مقدمة لأن تتوسّع مستقبلاً، لتشمل 10 مدن ومحافظات، تحولت إلى بؤر للسلاح. وفيما تشمل الحملة سلاح العشائر وشبكات تجارة وترويج الأسلحة وعصابات تهريب النفط والمخدرات والجريمة المنظمة، لكن مسؤولين في الحكومة العراقية أكدوا أن الهدف الرئيس من العملية هو الجماعات المسلحة التي تقف خلف الهجمات بصواريخ الكاتيوشا، واستهداف ارتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، بقيادة واشنطن، والمتورطين بعمليات اغتيال الناشطين في جنوب العراق، بعد أن تبرأت من تلك الجماعات الفصائل المسلحة المنضوية ضمن هيئة «الحشد الشعبي»، بما منح رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي غطاء سياسياً للتحرك ضدها.

وفي بيانين منفصلين، أعلنت قيادة العمليات العراقية المشتركة انطلاق عمليتين بوقت متزامن في بغداد والبصرة، صباح أمس السبت وأوضحت «شرعت قواتنا الأمنية، وبصنوفها المختلفة، بإمرة قيادة عمليات بغداد فجر اليوم (أمس) السبت، بتفتيش منطقة حسينية المعامل شرقي بغداد ونزع أنواع الأسلحة من المواطنين ومصادرتها وفقاً للقانون ولفرض الأمن والاستقرار فيها». وأضافت «شهد قضاء الحسينية شرقي بغداد استخداماً خطيراً للسلاح المتوسط والخفيف في النزاعات العشائرية، ما تسبب بإزهاق أرواح الأبرياء، وأن من واجب الدولة ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي لسلطة القانون». وذكر بيان آخر أن القوات العراقية، ممثلة بقطعات الجيش ولواء المشاة البحري وحرس الحدود وشرطة الطوارئ، باشرت عملية عسكرية واسعة لتفتيش مناطق البصرة والبحث عن المطلوبين والسلاح. وتحدث مسؤولون ونواب عراقيون، لـ«العربي الجديد»، عن أن الحملة التي ستستمر عدة أيام هي بداية فقط، وأن الكاظمي عازم على مواصلتها، لتشمل أكثر من 10 مدن ومحافظات أخرى خلال الفترة المقبلة، وسيتم تخصيص مكافآت مالية للإبلاغ عن تلك الجماعات ومخازن السلاح ضمن عمليات تهدف لاستعادة هيبة الدولة العراقية. وأوضح نائب آمر الكاظمي في هذه العملية هم وزير الداخلية عثمان الغانمي، وقائد جهاز مكافحة الإرهاب عبد الوهاب الساعدي، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، بالإضافة إلى قادة الوية بالجيش العراقي، إذ تم منحهم صلاحيات واسعة من أجل التصدي لحالة ضعف الدولة والقانون في عدة مدن جنوبية، بالإضافة إلى بغداد. وبيّن أن «الكاظمي تلقى دعماً وتأييداً سياسي، إضافة إلى أن الاحتفاء الشعبي بالعملية عكس تعطش الناس للأمن والقانون واحترام النظام». وكشف أن «العملية لن تقف عند مدن جنوبية أو بغداد، بل ستتجه نحو المدن الشمالية والغربية المحررة، إذ إن هناك جهات مسلحة حولتها إلى بؤر سلاح وإدارة عمليات غير شرعية وتتحرك باسم هيئة الحشد الشعبي».

وتحدث قائد بالفرقة 19 التابعة للجيش العراقي، لـ«العربي الجديد»، عن آلية الحملة الحالية، موضحاً أنها «تعتمد على عمليات التفتيش في مناطق التوتر التي تسجل اشتباكات عشائرية أو جرائم مسلحة، فضلاً عن وجود قاعدة بيانات مُسبقة للمطلوبين وأماكن خزن سلاح». ولفت إلى أن «القوات العراقية تضع بالحسبان الاصطدام مع المسلحين، سواء كانوا جماعات مليشياوية أو عشائرية، وهذا سبب مرافقة سلاح دروع ومروحيات قتالية للقوات المشاركة بالحملة». بدوره قال النائب رياض المسعودي إن أكثر من 12 مليون قطعة سلاح موجودة يتطلب سحبها اليوم من الشارع، مضيفاً، لـ«العربي الجديد»، أنه «بات واضحاً أنه لا يمكن لأي حكومة النجاح في أي مجال إلا من خلال فرض القانون، وحصر السلاح بيد الدولة. والحكومة مطالبة بوضع خطة صارمة لمنع استخدام السلاح خارج سيطرة الدولة، ومحاسبة أي جهة تستخدم هذا السلاح. وننتظر الأيام المقبلة لمعرفة جدية وقدرة حكومة مصطفى الكاظمي في التعامل مع هذا الملف المهم والحساس».

بالمقابل، قال رئيس كتلة «الرافدين» في البرلمان العراقي يونادم كنا، إن «هناك أطرافاً سياسية مستفيدة من السلاح المنفلت في العراق، حيث تحقق من خلاله مكاسب ومغانم، وهذا ما يعرقل أي عملية عسكرية لفرض هيبة الدولة والقانون». ولم يستبعد «إفشال العملية العسكرية الحالية من خلال الضغوط والتهديدات السياسية». وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في حال

البرلمان يستأنف جلساته

استأنف البرلمان العراقي، أمس السبت، اجتماعاته عبر عقد الجلسة الأولى في الفصل التشريعي الجديد ضمن السنة التشريعية الثالثة، وذلك بعد توقف دام نحو 6 أشهر باستثناء جلسات معدودة كتلك التي عقدت للتصويت على حكومة مصطفى الكاظمي (الصورة)، والتصويت على قانون الاقتراض لمعالجة تداعيات الأزمة المالية. واتخذت إجراءات استثنائية تزامنا مع استئناف الجلسات جراء التزايد في أعداد الاصابات بفيروس كورونا في العراق.

ينتشر السلاح في أيدي المواطنين (حيدر محمد علي/ فرانس برس)

انطلقت الحملة الأمنية بوقت متزامن في بغداد والبصرة

الاحتفاء الشعبي بالعملية يعكس تعطش الناس للأمن

الأمن الوطني عمليات المتابعة والتحري الميداني. وأسفرت الجهود بعد التأكد والاستحصال على الموافقات القانونية إلى مداهمة الدار وتحرير شخص تبين أنه أردني الجنسية يعمل مديراً لشركة مرسيدس فرع العراق ومخطوف منذ ثلاثة أيام». وأشار إلى أن «القوة الأمنية عثرت على أسلحة رشاشة وأعتدة ودروع وهواتف خليوية تخص الخاطفين». وأكد وزير الداخلية العراقي عثمان الغانمي أن فرض هيبة الدولة، وإنفاذ القانون واجب وطني، مشيراً، في بيان، إلى أن «ما تقوم به الأجهزة الأمنية من عمليات استباقية لإلقاء القبض على المطلوبين وضبط الأسلحة غير المرخصة ستكون لها نتائج إيجابية في الشارع العراقي». ولفت إلى أن «تعاون المواطنين مع القوات الأمنية يبشر بالخير لترسيخ الأمان والسلام».

الخبير بالشؤون الأمنية في محافظة البصرة جنوب العراق علي المالكي قال، لـ«العربي الجديد»، إن «احتفال العراقيين بالعملية من خلال الاهتمام الكبير الذي شهدته مواقع التواصل الاجتماعي وبالشارع أفضل تفويض ودعم لرئيس الحكومة في أن تكون العملية حقيقية وليست شكلية». وأضاف «حتى الآن العملية لم تدخل بعمق مشكلة السلاح ومكامن وجوده والجهات التي تحمله، والتي هي نفسها مسؤولة عن العنف الحالي في الجنوب. لذا لا يمكن الاستعجال والقول إن العملية جيدة أو تحقق نجاحاً». واعتبر أن «الكاظمي وضع نفسه بموقف صعب، لأن انتهاء العمليات الحالية دون أن يلمس المواطن أي فارق على مستوى الأمن يعني فشل يسجل ضده، ونقطة ضعف عليه أمام القوى السياسية، لذا قد تكون هذه مساحة تفاؤل بأن العملية ستكون مختلفة وتحقق ولو نسبة بسيطة من الأمن للعراقيين».

توافرت إرادة سياسية حقيقية لدى القوى المتنفذة لمحاربة السلاح المنفلت، ستكون حكومة مصطفى الكاظمي قادرة على محاربة هذا السلاح وحصره بيد الدولة وفرض طبيعة تعامل الحكومة مع الملف بالكامل»، معتبراً أن «الفشل في استعادة هيبة وسيادة الدولة يعني أنه لن يتبقى دولة في العراق». وبعد ساعات من انطلاق الحملة العسكرية في البصرة، قالت قيادة العمليات المشتركة إنها «تمكنت من القبض على 16 مطلوباً اتفاق سياسي على قيام الحكومة بهذه المهمة»، متوقعاً أن «تكون هناك مواجهات بين القوات الأمنية وحملة السلاح المنفلت، وأن نجاح المهمة من عدمها سيعتمد على طبيعة تعامل الحكومة مع الملف بالكامل»، معتبراً أن «الفشل في استعادة هيبة وسيادة الدولة يعني أنه لن يتبقى دولة في العراق». وبعد ساعات من انطلاق الحملة العسكرية في البصرة، قالت قيادة العمليات المشتركة إنها «تمكنت من القبض على 16 مطلوباً بجرائم قتل وإرهاب وخطف ومخدرات، ومصادرة أسلحة متوسطة وخفيفة وقذائف صاروخية وصواعق تفجير وقنابل يدوية ومتفجرات من مادة سي فور». وفي المقابل، أعلن في بغداد عن تحرير مدير فرع شركة مرسيدس للسيارات في العراق بعملية في بغداد». وأوضح جهاز الأمن الوطني، في بيان، أنه «بناءً على معلومات استخبارية تفيد بوجود مختطف في أحد المنازل المهجورة في منطقة حي القاهرة، أجرت مفرزة من جهاز

تقرير

تطمينات «تحرير الشام» للغرب: مناورة أم تغيير منهج؟

تحاول «هيئة تحرير الشام»، عبر دعوتها إلى تطبيع العلاقات مع الدول الغربية، الحصول على اعتراف بسلطتها على المناطق التي تسيطر عليها، لضمان ديمومة وجودها

امين العاصي

لم تكن مفاجئة محاولة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، التي تتبنى خطاباً وسلوكاً متشدداً في الشمال الغربي من سورية، تصدير صورة جديدة لها إلى المجتمع الدولي، في مسعى واضح لتكون جزءاً من أي حل قد يتم التوافق عليه، بل هي تتويج لخطوات متعددة من قادة الهيئة في هذا الاتجاه، بدءاً من استبعاد المتشددين من صفوفها، مروراً بتسهيل مهام الجيش التركي في محافظة إدلب، وانتهاء بالحد من نشاط مجموعات أكثر تشدداً ترفض السلوك الجديد للهيئة.

ودعا الشرعي العام في «هيئة تحرير الشام» أمام المجتمع الدولي، ووصفها بأنها الابن الشرعي لتنظيم داعش». وعن فرص نجاح هذه المحاولة، أعرب البكور عن اعتقاده بأنه «من الصعب أن تنجح في ظل وجود الكثير من رافضي أدائها»، مشيراً إلى أن «الأداء السياسي الضعيف» للهيئة من جملة الأسباب التي تحول دون تحسين صورتها. ومن الواضح أن قادة «هيئة تحرير الشام» يحاولون مواكبة تغيّرات مرتقبة في القضية السورية على صعيد الحل السياسي، في ظل انخراط أميركي، يبدو جاداً هذه المرة، لدفع العملية السياسية وتحريك عدة ملفات ظلت عالقة لفترة طويلة، منها اللجنة الدستورية. ولعل التحرك الدبلوماسي النشط هو ما دفع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى الإعلان عن نيّته زيارة العاصمة السورية دمشق بعد نحو 8 سنوات على آخر زيارة له لسورية. ولطالما كانت الهيئة الذريعة الكبرى للجانب الروسي للفتك بفصائل المعارضة السورية والمدنيين في مناطق سيطرتها، فهي تصنف الهيئة ضمن التنظيمات الإرهابية. وبسبب وجود «تحرير الشام» في عدة أماكن في سورية، شن الطيران الروسي، منذ أواخر العام 2015، حملات واسعة النطاق انتهت بانتزاع قوات النظام لجنوب سورية ووسطها، وجزء كبير من المنطقتين الساحلية والشمالية.

وراى الباحث السياسي المختص بالجماعات الإسلامية عباس شريفة أن تحرك «هيئة تحرير الشام» باتجاه المجتمع الدولي «لا يدخل ضمن تغيير شامل في بنية وفكر ودور الهيئة، وليس مناورة سياسية»، مضيفاً «يمكننا القول إنه محاولة بحث عن تغيير الدور من قوة تابعة إلى القاعدة، أو مقاتلة للنظام، إلى سلطة محلية معترف بها من الخارج وغير مستهدفة لضمان ديمومة الوجود والسلطة». وتابع «تحرير الشام اليوم تحاكي تصرفات أنظمة القمع والاستبداد والسطو على السلطة في العالم الثالث. فالأنظمة المستبدة والتنظيمات التي تسعى لتكون نسخة عنها، أو بديلاً وظيفياً، تدرك أن طريق الوصول إلى السلطة، هو القيام بدور وظيفي تؤديه للخارج، مقابل الاعتراف بها وعدم الاستهداف، والدعم في مرحلة لاحقة وبشكل مباشر، مع التعامل مع المدنيين بوسائل قمعية، من سجون وفساد وقبضة أمنية وفرق اغتيالات وتقديم الخدمات الأمنية للدول». وأعرب شريفة عن اعتقاده بأن فرص نجاح الهيئة في مسعاها «محدودة وآنية»، مشيراً إلى أنها تقوم «بإدارة الفوضى وضبطها ضمن حدود النزاع وعدم امتدادها للخارج والدول المجاورة».

وأوضح أن «تحرير الشام تقوم بضبط حركة النزوح وضرب التنظيمات المتشددة وتنفيذ مخرجات أستانة، وحماية الدوريات الروسية التركية المشتركة». وأشار إلى أن «كل هذا الحضور هو جزء من المشهد المؤقت»، مضيفاً أن «المشهد المستقبلي لسورية مرتبط أساساً بالحل السياسي وفق القرارات الدولية واللجنة الدستورية والانتخابات، وتحرير الشام لا تشكل أي جزء أو حضور من ذلك المشهد».

تسيطر الهيئة على غالبية إدلب (عمر حج قدور/فرانس برس)

تحرير الشام» منذ العام الماضي، في مسعى من قائدها أبو محمد الجولاني ليكون جزءاً من حل، وليس سبباً لمشكلة. وسعت أخيراً إلى تحسين صورتها في الشارع السوري المعارض في محافظة إدلب، والتي انهارت تماماً بعد سلسلة هزائم أمام قوات النظام، من خلال زيارات إعلامية قام بها الجولاني إلى فعاليات شعبية في المحافظة، وهو الأمر غير المسبوق في مسيرة الرجل والهيئة. كما كان لافتاً تماهي الهيئة بشكل كامل مع السياسة التركية في الشمال الغربي من سورية، حيث لم ترفض التفاهمات التركية الروسية، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما سهّلت مهمة الجيش التركي في نشر آلاف الجنود في أكثر من 50 قاعدة ونقطة انتشار في عموم الشمال الغربي من سورية، وهو ما جلب عليها نقمة مجموعات أكثر تشدداً. وتسيطر «هيئة تحرير الشام» على غالبية محافظة إدلب، وهي تنشط منذ مارس/آذار الماضي في الحد من نشاطات المجموعات الأكثر تشدداً، حيث اعتقلت، الأسبوع الماضي، عدة شخصيات من الفرع السوري لحزب «التحرير» الذي يدعو إلى إحياء الخلافة الإسلامية. ورأى القيادي في فصائل المعارضة السورية العقيد مصطفى البكور، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الدعوة التي أطلقتها الهيئة لـ«التطبيع» مع المجتمع الدولي «محاولة لإظهار وجه جديد لها غير الوجه المتشدد الذي يسعى أعداؤها لإظهاره أمام المجتمع الدولي، ووصفها بأنها الابن الشرعي لتنظيم داعش». وعن فرص نجاح هذه المحاولة، أعرب البكور عن اعتقاده بأنه «من الصعب أن تنجح في ظل وجود الكثير من رافضي أدائها»، مشيراً إلى أن «الأداء السياسي الضعيف» للهيئة من جملة الأسباب التي تحول دون تحسين صورتها. ومن الواضح أن قادة «هيئة تحرير الشام» يحاولون مواكبة تغيّرات مرتقبة في القضية السورية على صعيد الحل السياسي، في ظل انخراط أميركي، يبدو جاداً هذه المرة، لدفع العملية السياسية وتحريك عدة ملفات ظلت عالقة لفترة طويلة، منها اللجنة الدستورية. ولعل التحرك الدبلوماسي النشط هو ما دفع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى الإعلان عن نيّته زيارة العاصمة السورية دمشق بعد نحو 8 سنوات على آخر زيارة له لسورية. ولطالما كانت الهيئة الذريعة الكبرى للجانب الروسي للفتك بفصائل المعارضة السورية والمدنيين في مناطق سيطرتها، فهي تصنف الهيئة ضمن التنظيمات الإرهابية. وبسبب وجود «تحرير الشام» في عدة أماكن في سورية، شن الطيران الروسي، منذ أواخر العام 2015، حملات واسعة النطاق انتهت بانتزاع قوات النظام لجنوب سورية ووسطها، وجزء كبير من المنطقتين الساحلية والشمالية.

وراى الباحث السياسي المختص بالجماعات الإسلامية عباس شريفة أن تحرك «هيئة تحرير الشام» باتجاه المجتمع الدولي «لا يدخل ضمن تغيير شامل في بنية وفكر ودور الهيئة، وليس مناورة سياسية»، مضيفاً «يمكننا القول إنه محاولة بحث عن تغيير الدور من قوة تابعة إلى القاعدة، أو مقاتلة للنظام، إلى سلطة محلية معترف بها من الخارج وغير مستهدفة لضمان ديمومة الوجود والسلطة». وتابع «تحرير الشام اليوم تحاكي تصرفات أنظمة القمع والاستبداد والسطو على السلطة في العالم الثالث. فالأنظمة المستبدة والتنظيمات التي تسعى لتكون نسخة عنها، أو بديلاً وظيفياً، تدرك أن طريق الوصول إلى السلطة، هو القيام بدور وظيفي تؤديه للخارج، مقابل الاعتراف بها وعدم الاستهداف، والدعم في مرحلة لاحقة وبشكل مباشر، مع التعامل مع المدنيين بوسائل قمعية، من سجون وفساد وقبضة أمنية وفرق اغتيالات وتقديم الخدمات الأمنية للدول». وأعرب شريفة عن اعتقاده بأن فرص نجاح الهيئة في مسعاها «محدودة وآنية»، مشيراً إلى أنها تقوم «بإدارة الفوضى وضبطها ضمن حدود النزاع وعدم امتدادها للخارج والدول المجاورة».

وأوضح أن «تحرير الشام تقوم بضبط حركة النزوح وضرب التنظيمات المتشددة وتنفيذ مخرجات أستانة، وحماية الدوريات الروسية التركية المشتركة». وأشار إلى أن «كل هذا الحضور هو جزء من المشهد المؤقت»، مضيفاً أن «المشهد المستقبلي لسورية مرتبط أساساً بالحل السياسي وفق القرارات الدولية واللجنة الدستورية والانتخابات، وتحرير الشام لا تشكل أي جزء أو حضور من ذلك المشهد».

رصد

تونس: خطابات شكلية للتهدئة السياسية

بعد خلافات عميقة سادت بين الأفرقاء السياسيين والأحزاب في تونس، بدا لافتاً إطلاق العديد من هذه الأحزاب دعوات للتهدئة

تونس ـ **وليد التليلي**

خرج الخطاب السياسي في تونس عن السيطرة وتجاوز كل الخطوط والمناطق المحرمة، ولم يعد السجال السياسي دبلوماسياً ولا رمزياً، وانتهى زمن التلميح وتحوّل إلى التصريح والتهديد المباشر، ولم يبق إلا ملء الفراغات بالأسماء والدخول إلى فصل المعركة الجديد وربما الأخير. وجاء خطاب الرئيس التونسي، قيس سعيّد، خلال مراسم أداء اليمين الدستورية لوزراء حكومة هشام المشيشي، الخميس الماضي، ليفتح النار على الجميع، موجهاً تهماً بالخيانة والكذب وحتى بالارتماء في أحضان الصهيونية، ومهدداً بكشف المستور ذات يوم. وقال إنه لن يتسامح في ما يتعلّق بحق الشعب التونسي «فإما حياةٌ تسرّ الصديق، وإما ممات يغيظ العدا»، وفق تعبيره.

وأضاف سعيّد أنّ «الشعب التونسي يعلم كل ما حصل ولم تعد تخفى عليه خافية»، وتابع: «سيبقون عبرة لمن يعتبر، سيبقون كحروف نخل خاوية ليس لهم مكان». وختم بأنه «من خان وطنه وباع ذمته وخان الأمانة، مصيره مزبلة التاريخ».

حمل الخطاب تهديدات مباشرة واتهامات خطيرة، من «خيانة وارتماء في أحضان الصهيونية ومؤامرات في غرف مظلمة»، وهي الاتهامات التي قال الرئيس إنه يعلم تفاصيلها وسيكشفها ذات يوم. وخرجت قوى سياسية تهلل وتدعو سعيّد إلى كشف هذه «المؤامرات»، لتصب الزيت على النار، علّها تستفيد من خصومة الرئيس مع منافسيه في معركة كسر العظام المتواصلة منذ أشهر، غير عابئة باستقرار البلد في الداخل، ولا بالرسائل التي توجهها هذه الخلافات إلى كل المؤسسات في الخارج.

ومع تسلّم الوزراء مهامهم الجديدة، بدأت تتكشف تفاصيل ما حدث نهاية الأسبوع الماضي، وتأجج الخلافات وتصفية الحسابات بين الأحزاب. وخرج رئيس مجلس شورى حركة «النهضة»، عبد الكريم الهاروني، في حديث لإذاعة «شمس» المحلية، أول من أمس الجمعة، ليؤكد أنّ كل محاولات استبعاد الأحزاب من الحكومة فشلت. وأضاف أنّ «حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب أرادا إقصاء النهضة من الحكم، فاقصيا أنفسهما وعادا إلى المعارضة بعدما رفضا التصويت لصالح حكومة المشيشي».

وكشف الهاروني أنّ «هناك من فكّر في اجتماعات رسمية باعتماد الفصل 100 من الدستور بهدف عدم منح الثقة لحكومة المشيشي ووضع رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ في السجن، واستبداله بشخصية أخرى، مع استمرار حكومة تصريف الأعمال»، مشيراً إلى أن هذه المحاولات «فشلت جميعها». وينصّ الفصل 100 من الدستور على أنه «عند الشغور النهائي لمنصب رئيس الحكومة، لأي سبب عدا حالتي الاستقالة وسحب الثقة، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الحاكم بتكوين حكومة خلال شهر. وعند تجاوز الأجل المذكور من دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على الثقة، يكلف رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر لتتولى تكوين حكومة تتقدم لنيل ثقة مجلس نواب الشعب طبق أحكام الفصل 89». كذلك ينصّ الفصل المذكور على مواصلة الحكومة المنتهية مهامها، تصريف الأعمال تحت إشراف عضو منها يختاره مجلس الوزراء ويسميه رئيس الجمهورية إلى حين مباشرة الحكومة الجديدة مهامها.

ورأى الهاروني أن العودة إلى الهدوء «تكون باحترام كل طرف لصلاحياته، وباحترام مؤسسات الدولة والعمل في إطار الشفافية والوضوح». وتتالت دعوات التهدئة، على الرغم من أنها لا تتجاوز مجرد خطابات متعارضة كلياً مع الممارسات. وفي هذا الإطار، قال رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ، إنه «بعد تجربة قصيرة، تكوّنت لديه قناعة بأنه لا يمكن حلّ المشاكل الاقتصادية ومسألة النمو والفقر والبطالة والتهميش والتفاوت الجهوي، طالما لم يتم ترشيد الحياة السياسية والعمل على أخلقتها وحمايتها من المال الفاسد وتحمل الجميع المسؤولية». وأضاف الفخفاخ في كلمة خلال حفل تسليم السلطة لرئيس الحكومة الجديد هشام المشيشي الخميس الماضي، أنّ «تونس اليوم تهددها الفوضى والنزعة نحو ترجيح المصالح الضيقة».

الهاروني: كل محاولات استبعاد الأحزاب من الحكومة فشلت

من جهته، انتقد الأمين العام للاتحاد الت

يمكن وضع إدراج الإدارة الأميركية المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، ومسؤولاً آخر في المحكمة، على لائحة العقوبات الأميركية، في إطار الرغبة في توظيف الخطوة قبل الانتخابات الأميركية من دون إغفال أنها ستكبل جو بايدن إذا فاز بالاستحقاق الرئاسي

المحكمة الجنائية الدولية

ترهيب أميركي للمدعية العامة بتوقيت انتخابي

نيويورك ـ **إبتسام عازم**

في خطوة غير مسبوقة، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، قبل أيام، إدراج كل من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، ومسؤولاً آخر في المحكمة على لائحة العقوبات الأميركية. وفي العادة يدرج على تلك اللائحة المتهمون أو الذين أثبت أنهم ارتكبوا جرائم حرب وفساد. وليس هؤلاء الذين يحاولون مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب وتحقيق العدالة. وإن كان المنطق المعكوس للأمور ليس غريباً على إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وحتى إدارات سابقة، إلا أن الخطوة لها تبعات مهمة، وقد يكون لتوقيتها أهمية لا يستهان بها تتخطى الانتخابات الأميركية المقبلة، في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وستؤثر على قرارات الإدارة المقبلة، حتى لو فاز المرشح الديمقراطي جو بايدن.

بداية لا بد من وضع الخطوة في سياقها الأميركي العام، فهي تأتي لتفعيل الأمر التنفيذي الشامل الذي صدر عن ترامب في يونيو/حزيران الماضي بهذا الصدد، والذي أعلن فيه حالة طوارئ وأجاز تجميد الأصول وفرض حظر سفر ضد بعض مسؤولي المحكمة. ولكن حتى إعلان بومبيو الأخير، في الثاني من سبتمبر/أيلول الحالي، لم تُتخذ خطوات لتنفيذ ذلك القرار. وكانت الإدارة الأميركية قد هددت في أكثر من مناسبة بعرقلة التحقيقات التي تنظر فيها المحكمة حالياً، والمتعلقة بانتهاكات ارتكبت في فلسطين، وأفغانستان. وقد ألغت الولايات المتحدة فعلياً تأشيرة بنسودا في عام 2019.

وفي مقابلة خاصة مع «العربي الجديد» في نيويورك، وصفت المديرة المساعدة لبرنامج العدالة الدولية في منظمة «هيومن رايتس ووتش» ليز إيفنسون القرار الأميركي بأنه يأتي في سياق محاولات مستمرة لإدارة ترامب لمحاربة جهود المحكمة الدولية في النظر بجرائم حرب مزعومة ارتكبت في أفغانستان وفلسطين، وتأتي بعد عدد من التهديدات باتخاذ إجراء من هذا القبيل، بما فيها الأمر الرئاسي التنفيذي. ولفتت إيفنسون إلى أول خطاب لجون بولتون، عند توليه مهامه مستشار ترامب للأمن القومي قبل سنتين، والذي أعلن فيه أن الإدارة الأميركية لن تتعاون مع المحكمة بأي شكل من الأشكال، وهدد باتخاذ عدد من الخطوات إن قامت المحكمة بالتحقيق ضد أميركيين أو حلفاء للولايات المتحدة. وقالت «لقد تغير نهج الولايات المتحدة مع مرور الوقت تجاه المحكمة، فقد كان توجهها عند تأسيس المحكمة، وفي السنوات لاحقاً، عدائياً للغاية، ثم بدأت حتى في نهاية إدارة (الرئيس الأسبق) جورج بوش الابن الاعتراف بأنه يمكن للمحكمة أن تلعب دوراً مهماً في مقاضاة مرتكبي جرائم حرب في عدد من الأماكن، كدارفور مثلاً. وحتى إدارة (الرئيس السابق) باراك أوباما بدت أكثر دعماً لدور المحكمة، لكن ما أراده بولتون وإدارة ترامب عموماً هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ومعاداتها بشكل تام».

لكن اللافت للانتباه في الخطوة الأميركية هو توقيتها، أولاً في ما يخص الانتخابات المقبلة وتبعات هذه الخطوة على الإدارة المقبلة، خصوصاً في حال انتخاب بايدن رئيساً. ولفهم سياق ذلك يتوجب النظر أولاً لتوقيت الإعلان الأميركي وربطه بما يحدث في المحكمة نفسها على صعيد نظرها في الجرائم المحتملة لأميركيين في أفغانستان وإسرائيليين ضد فلسطينيين، في ما يخص أفغانستان، تجدر الإشارة أولاً إلى أن التحقيق لا يشمل فقط جرائم تعذيب محتملة ارتكبها أميركيون على أراضٍ أفغانية، أو لها علاقة بالصراع، ولكن كذلك جرائم محتملة لحركة «طالبان» ولقوات تابعة لأفغانستان أو تجميد التعاون معها من قبل الأخيرين». وحتى إن لفتت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى أن «الأمر يُجيز فرض عقوبات على الأشخاص غير الأميركيين الذين يساعدون في التحقيقات التي تعترض عليها الإدارة الأميركية». وحول تأثير تلك العقوبات ليس فقط على بنسودا وعاملين في المحكمة، بل كذلك على آخرين، أوضحت المنظمة أن «هذه العقوبات تؤثر بشدة على المستهدفين، الذين لا يُمنعون من الوصول إلى أصولهم في الولايات المتحدة فحسب، بل يُمنعون أيضاً من التعاملات التجارية والمالية مع أشخاص أميركيين»، بما في ذلك البنوك وشركات أخرى. كما تؤثر العقوبات الأميركية سلباً على البنوك غير الأميركية، وشركات أخرى خارج الولاية القضائية الأميركية، والتي تخشى فقدان إمكانية الوصول إلى النظام المصرفي الأميركي إذا لم تساعد هذه الأطراف التجارية الولايات المتحدة في تطبيق إجراءات العقوبات بفعالية.

وهذا يحيلنا للنقطة التالية، وهي أنه في حال انتخب جو بايدن، فلن يكون من السهل بالنسبة له التراجع وأي أطراف تقوم بمساعدتها وللعاملين في هذا التحقيق. وتشير إيفنسون إلى أن «التهديدات الأميركية، بما فيها العقوبات الأخيرة، موجهة من أجل ترهيب مسؤولي المحكمة والموظفين المشاركين في التحقيقات وعرقلة عملها، حلفاء لواشنطن أو ليسوا أميركيين. وحتى إن قبلت المحكمة الجنائية بطلب الحكومة الأفغانية، وأوكلت لها التحقيق بالجرائم المرتكبة على أراضيها، ما سيوقف محاكمة الأميركيين أمام المحكمة الجنائية، فإن الحلقة الباقية هي حليف الولايات المتحدة الأهم: إسرائيل وجرائمها. ما يعني إن إدارة ترامب تفرض الأمر الواقع على أي إدارة مقبلة، في حال لم تفز هي بالانتخابات، بعدم التراجع عن تلك العقوبات، لأن ذلك سيجعلها تظهر بمظهر المتخلي عن حلفائها.

ومن الضروري كذلك النظر إلى هذا الأمر ضمن هجوم أوسع من قبل إدارة ترامب على نظام التعددية الدولية والمنظمات الدولية، بما فيها منظمات الأمم المتحدة، وتقزيم أي دور فعال لتلك المنظمات لا يتماشى مع نظرة ومصالح إدارة ترامب الضيقة التي لا تابه بحقوق الإنسان. وتهدف هذه الخطوة كذلك إلى ترهيب منظمات دولية أخرى، وبعث إشارة أن يد أميركا يمكن أن تطاول كل من يقف بوجهها، ضاربة عرض الحائط بأي معايير حقوق إنسان أو قانون دولي، على الرغم من أن تلك القوانين والمنظمات، بما فيها المحاكم الدولية، في عملها ونظامها الكثير من الشوائب، إلا أنها تشكل نقطة بداية يمكن الانطلاق منها لخلق عالم أفضل وعادل للجميع. ما تريده إدارة ترامب هو تحطيم حتى تلك الانطلاقة المتواضعة.

ألغت الولايات المتحدة تأشيرة بنسودا في 2019 (Getty)

يريد ترامب حماية جرائم إسرائيل والجنود الأميركيين

تفعيل العقوبات تهديد مباشر لعمل المدعية ومن يساعدها

رصد

كارولاينا الشمالية تفتتح الاقتراع بالبريد

انطلاق السباق الانتخابي الأميركي

بدأت ولاية كارولاينا الشمالية أول من أمس الجمعة، لاختيار بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، في حملة تتزايد عدوانية يوماً بعد آخر، وتأتي وسط انقسام حاد في الرأي العام بشأن مختلف القضايا. وفيما باتت آلية الاقتراع موضوعاً ساخناً في مشهد سياسي يثير الانقسامات بشكل متزايد، ينتظر أن تؤدي المخاوف من تفشي فيروس كورونا المستجد إلى ارتفاع وتيرة الاقتراع بالبريد، فيما يسعى ملايين الناخبين لتجنب مراكز التصويت. وفي بلد يواجه أزمة صحية وانقساماً حول العنصرية، ستكون الأيام الستون المقبلة اختباراً لقدرة أكبر اقتصاد في العالم على تنظيم انتخاباته في ظل وباء أودى بحياة 187 ألف أميركي.

وبدأت ولاية كارولاينا الشمالية الجمعة في إرسال بطاقات الاقتراع إلى أكثر من 618 ألف ناخب طلبوا التصويت عبر البريد، وستتبعها في الأسابيع المقبلة ولايات أخرى مهمة، مثل وبسكنسن. وباستلام بطاقات الاقتراع، يبدأ سباق انتخابي مدته ثمانية أسابيع، ينتهي في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

ومع بدء إرسال بطاقات الاقتراع، يكون المسؤولون المحليون قد باشروا بالخطوة الأولى في عملية التصويت عبر البريد. ومن المفترض أن تبدأ البطاقات بالوصول خلال الأسبوعين المقبلين. وبعد استلام البطاقات، يتعيّن على الناخبين ملؤها وإرسالها مرة أخرى، إما عن طريق البريد أو إحضارها إلى مكتب الانتخابات.

وطلب بالفعل الملايين من الناخبين المسجلين في الولايات المتحدة بطاقات الاقتراع عبر البريد. وتعتبر كارولاينا الشمالية من الولايات المهمة في هذا الشأن، إذ توصف بأنها «ولاية متأرجحة» في الانتخابات الرئاسية وانتخابات حاكم الولاية ومجلس الشيوخ.

وخلال حملته التي يسعى فيها إلى الفوز بولاية ثانية من أربع سنوات، زرع ترامب بذور الشك في صفوف قاعدته إزاء شرعية انتخابات تتضمن عدداً كبيراً من بطاقات الاقتراع المرسلة بالبريد. وترامب نفسه، الذي يصوّت بالبريد في ولاية فلوريدا المسجل فيها، قال مراراً ومن دون تقديم أدلة إن الاقتراع بالبريد يمكن أن يؤدي إلى تزوير واسع. حتى إنه اقترح على أنصاره أن يحاولوا الاقتراع مرتين ليختبروا الآلية. ودفعت تصريحاته مسؤولين وخبراء لإصدار تحذيرات بشأن ذلك، مؤكدين أن الإدلاء بأصوات عديدة يعدّ جريمة جنائية.

وأظهر استطلاع أجرته أخيراً صحيفة «يو أس إيه توداي» وجامعة سافولك أن 56 بالمائة من الناخبين الجمهوريين المستطلعين قالوا إنهم سيتوجهون شخصياً إلى مراكز الاقتراع، مقارنة بـ26 بالمائة من الناخبين الديمقراطيين يعتزمون القيام بالأمر نفسه. وواحد من بين أربعة ناخبين لبايدن قالوا إنهم في حال خسارة مرشحهم في انتخابات 3 نوفمبر، فإنهم لن يكونوا على استعداد للقبول بفوز ترامب باعتباره «فوزاً عادلاً». وعبّر واحد من بين خمسة ناخبين لترامب عن رأي مماثل.

56% من الجمهوريين سيتوجهون إلى مراكز الاقتراع

ترامب وبايدن قد يلتقيان خلال إحياء ذكرى 11 سبتمبر

واحتدمت الحملة الانتخابية منذ الخميس الماضي مع تقرير في مجلة «ذي أتلانتيك»، ذكرت فيه نقلاً عن أربعة مصادر لم تسمها، أن ترامب أشار إلى جنود المارينز الأميركيين الذين سقطوا في الحرب العالمية الأولى المدفونين في مقبرة في فرنسا على أنهم «فاشلون» و«حمقى» لأنهم قتلوا في المعارك. وسارع ترامب إلى الرد بوابل من التغريدات للدفاع عن نفسه. وكتب «ذي أتلانتيك تحتضر مثل معظم المجلات، لذا يختلقون قصة مزوّرة من أجل كسب بعض الاهتمام». وسعى بايدن لتوظيف هذا التقرير في حملته الانتخابية. وقال تعليقاً على التقرير «أعتقد أن الأمر مثير للاشمئزاز، مؤسف، إنه مخالف تماماً للمفاهيم الأميركية»، مشيراً إلى أنه يعتقد أن التصريحات نقلت بدقة.

ومن المتوقع أن يعلق المرشحان الحملة خلال عطلة عيد العمل التي تستمر ثلاثة أيام وتبدأ غداً الإثنين. لكن يوم الجمعة المقبل قد يلتقي ترامب وبايدن وجهاً لوجه، إذ أعلن كل منهما عن المشاركة في مراسم في شانكسفيل بولاية بنسلفانيا، في ذكرى اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001. وردا على سؤال بشأن مشاركته المنصة مع ترامب في حال دعي إلى ذلك، أجاب بايدن بنعم «فهو لا يزال رئيس الولايات المتحدة».

في الأثناء، وفيما يسعى ترامب إلى جذب قاعدته الانتخابية من العمال البيض، أمر الجمعة بوضع حد لدورات لتدريب الموظفين على محاربة العنصرية، تنظمها وكالات فدرالية، معتبراً أنها تشكل «دعاية تؤدي إلى الانقسام ومخالفة لمفاهيم أميركا»، حسبما أعلن البيت الأبيض.

وقال البيت الأبيض في بيان إنه «وفقاً لتقارير صحافية، طلب من موظفي الفرع التنفيذي حضور دورات تدريب أبلغوا خلالها بأن جميع الأشخاص البيض تقريباً يساهمون في العنصرية، أو يُطلب منهم القول إنهم يستفيدون من العنصرية». وقال مكتب البيت الأبيض لمكتب الإدارة والميزانية إنه تلقى أمراً بـ«العمل على أن توقف الوكالات الفدرالية وتكف عن استخدام دولارات دافعي الضرائب لتمويل دورات دعاية مخالفة لمفاهيم أميركا وتسبب الانقسام».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

طلب ملايين الأميركيين الاقتراع عبر البريد (فرانس برس)

شرق غرب

منظمة حقوقية: جنود من النيجر أعدموا مدنيين

حملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أمس السبت، جنوداً من النيجر، شاركوا في القتال ضد متشددين، «المسؤولية عن إعدامات ميدانية» بحق عشرات المدنيين في منطقة تيلابيري غرب البلاد. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئة عامة مكونة من ممثلين عن الحكومة والبرلمان والمنظمات غير الحكومية والنقابات والمحامين. وقال عبد الله سيدو، رئيس الشبكة الأفريقية للسلام والديمقراطية والتنمية، التي شاركت في تحقيق اللجنة، «تم بالفعل إعدام مدنيين عزل، وعثرت البعثة على رفات 71 شخصاً، في ستّ مقابر جماعية».

(فرانس برس)

ترامب مستعد للمساعدة لحل النزاع الصيني الهندي

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب (الصورة)، أمس السبت، أن بلاده مستعدة للمساعدة في حل النزاع بين الهند والصين بشأن الخلاف الحدودي. وقال إن واشنطن تتحدث إلى البلدين بشأن ما يمكنها فعله لنزع فتيل التوتر. وأوضح «نحن على استعداد للمساعدة في ما يخص الصين والهند. إن كان بوسعنا فعل شيء فتسعدنا المشاركة والمساعدة».

(رويترز)

واشنطن: بيونغ يانغ تحضر لعمل صاروخي

ذكر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، أمس السبت، أن صوراً بالأقمار الصناعية لحوض لبناء السفن في كوريا الشمالية تشير إلى تجهيزات لإجراء تجربة صاروخ بالستي متوسط المدى يطلق من غواصة. وكانت كوريا الشمالية قد أعلنت، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أنها اختبرت بنجاح إطلاق الصاروخ «بوكوكسونغ-3»، وهو صاروخ بالستي يطلق من غواصة وذلك بهدف احتواء التهديدات الخارجية.

(رويترز)

بوليفيا تدعي على موراليس لدى «الجنائية الدولية»

ادعت الحكومة البوليفية، أمس السبت، أمام المحكمة الجنائية الدولية على الرئيس السابق إيفو موراليس (الصورة)، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بعدما نصب أنصاره حواجز طرق شلت الحركة في البلاد الشهر الماضي. وكتبت الرئيسة الانتقالية جانين أنيز، في تغريدة، «مكتب المدعي موجود في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لتقديم شكوى لجرائم ضد الإنسانية ضد موراليس وآخرين». وأكد المكتب أنه تقدم بالشكوى.

(فرانس برس)

أميركا تعاقب 4 أشخاص تدخلوا بانتخابات فنزويلا

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، أمس السبت، إدراج 4 أشخاص في قائمة سوداء، وذلك بعد أن اتهمتهم بمساعدة حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في منع إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في ديسمبر/كانون الأول المقبل. ومن بين الأربعة إندبرا الفونسو وخوسيه غوتيريس اللذان عينتهما المحكمة العليا الموالية للحكومة للإشراف على المجلس الانتخابي الوطني الذي دعا لإجراء الانتخابات في ديسمبر.

(رويترز)

خاص

تحرك إماراتي لحصار الاستثمارات التركية والقطرية في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية ذات طابع رسمي، عن تحركات إماراتية في مصر لمحاصرة الاستثمارات التركية، وما تبقى من استثمارات قطرية، عبر فرض استثمارات ضخمة منافسة في مجالات توجد بها استثمارات الدولتين.

وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ جهات رسمية إماراتية تعاونت أخيراً مع عدد من شركات الأبحاث، لجمع معلومات اقتصادية بشأن القطاعات التي توجد فيها استثمارات تركية وقطرية، مع التركيز على استثمارات أنقرة، وذلك بهدف دخول مجموعات إماراتية جديدة السوق المصري خلال الفترة المقبلة، في محاولة لحصار الاقتصاد التركي، إذ تبلغ قيمة الاستثمارات التركية في مصر نحو 2,2 مليار دولار.

وكشفت المصادر أنّ الإمارات رصدت أخيراً مساعي لرجال أعمال أتراك، للاستثمار في المنطقة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، وكذا منطقة الساحل الشمالي، وهو ما استتبعه اتصالات سريعة مع المسؤولين في مصر، من جانب مسؤولين في شركة «موانئ دبي العالمية»، أسفرت عن عقد اجتماع مع رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، زكي حسين، وتم التباحث بشأن القطاعات الخاصة بتوسيع الاستثمارات التابعة لـ«موانئ دبي» في المنطقة الاقتصادية المذكورة، والاتفاق على عدد من المشروعات المشتركة التي من شأنها تعزيز الحضور الإماراتي، ومن ثم مزيد من مناكفة أنقرة.

وأوضحت المصادر أنّ هناك توجهاً إماراتياً للسيطرة على إدارة الموانئ المصرية في البحر الأحمر، بالإضافة إلى تصفية ما تبقّى من استثمارات قطرية في مصر، عبر التنسيق مع مسؤولين في أجهزة سيادية مصرية، لإحلال استثمارات إماراتية محل تلك التي كانت تملكها شركات قطرية، وتواجه أزمات حالياً في مصر.

وأرجعت المصادر تحرك الإمارات صوب الاستثمارات التركية في مصر، لكونها الباب الوحيد حالياً لاستمرار العلاقات بين القاهرة وأنقرة، كما أنها المسار الذي يمكن من خلاله إصلاح العلاقات بين البلدين، مشيرةً إلى أنه على صعيد آخر، تسعى الإمارات لتسميم الأجواء بين أردوغان وأبرز الأعمال الأتراك، بدعوى أن سياسته في الإقليم باتت تجلب الأزمات للاقتصاد التركي ولرجال الأعمال في العديد من العواصم، نظراً لاستعدائه قوى إقليمية مثل السعودية ومصر والإمارات، على حد تعبير المصادر.

وبحسب المصادر نفسها، فإنّ عدداً من رجال الأعمال الأتراك سعوا أخيراً للدخول في مجال الطاقة في مصر في ظلّ الاهتمام بهذا القطاع، خصوصاً لما تملكه الشركات التركية من سابق خبرة في هذا المجال، بعد تنفيذ خطوط الضغط العالي التي تعبر قناة السويس من الأردن، بالإضافة إلى طلبات أخرى في مجالات مدن صناعة النسيج وتشغيل المعادن. ووفق المصادر، فإنّ «مصر في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المقبلة، وهو الأمر الذي لن يجعلها قادرة على رفض الاستثمارات التركية، على عكس رغبة الإمارات، لذلك بدأت الأخيرة في شغل المساحات التي يسعى رجال الأعمال الأتراك لشغلها».

وكشفت المصادر عن أن هناك تفضيلاً مصرياً للاستثمارات التركية، لكونها تقوم على المشروعات الإنتاجية، كما أن الكثير منها يقوم على شراكات حقيقية، وليست قائمة على البيع كما في الكثير من المشروعات الإماراتية، خصوصاً في القطاع العقاري. وتعود العلاقات التجارية بين مصر وتركيا إلى عام 1923، إذ توجد على سجلات الغرف التجارية المصرية 540 شركة تركية، وكان هناك 200 شركة منها تعمل في مصر قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني عام 2011 وذلك في قطاع البناء والتعمير، منذ عام 2005.

توجد على سجلات الغرف التجارية المصرية 540 شركة تركية

تتطلع «موانئ دبي» للتوسع استثمارياتها في مصر (خالد دسوقي/فرانس برس)

وناقش رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يحيى زكي، الأربعاء الماضي، مع المدير التنفيذي لشركة «موانئ دبي العالمية» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، سهيل البنا، الأعمال المشتركة بين الجانبين والمشروعات الخاصة بعملية التنمية في المنطقة الاقتصادية، والتطورات الخاصة بالتشغيل الرسمي للحوض الثاني الخاص باستقبال سفن الضباغ بميناء العين السخنة.

وقال زكي إنّ الاجتماع «تطرق إلى مناقشة بعض المشروعات الخاصة بعملية التنمية في المنطقة الاقتصادية ومشروعات التطوير في ميناء العين السخنة في ظلّ التعاون المشترك بين الجانبين، والتباحث حول مستقبل أعمال الشركة في المنطقة الاقتصادية، خصوصاً في المنطقة الصناعية والميناء، وذلك لتحقيق التنمية المرجوة». وأضاف أنّه تمت أيضاً «مناقشة عدد من الملفات الخاصة بأعمال الشركة في ميناء العين السخنة، منها الانتهاء من الأعمال والأشغال الخاصة بالحوض الثاني تمهيداً للافتتاح الرسمي خلال الأشهر المقبلة، ومدى الجاهزية للوصول للطاقة الاستيعابية الكاملة للحوض».

كما تم خلال الاجتماع بحث آخر مستجدات العقد بين الطرفين بشأن إنشاء وتطوير المنطقة الصناعية الخاصة على مساحة 10 كيلومترات بمنطقة العين السخنة ومراحل تنفيذها وفقاً للجدول الزمني المعتمد بين الطرفين.

متابعة

الحكومة اليمنية ترمي بثقلها لتجنّب خسارة مأرب

عدن ـ **العربي الجديد**

ترمي الحكومة اليمنية بكل أوراقها في سبيل الحفاظ على محافظة مأرب النفطية شرقي البلاد من الهجمات المزدوجة للحوثيين، التي تستهدف الوصول إلى منابع الثروة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع نسبي لغارات التحالف السعودي، بعد انحسار غامض خلال الأسبوعين الماضيين.

وتسعى الحكومة إلى المحافظة على مدينة مأرب، باعتبارها تضمّ مقرات وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان، فضلاً عن عدد من المناطق العسكرية. وفي حال سقوطها بأيدي الحوثيين، ستتعرض الشرعية لأكبر انتكاسة خلال السنوات الثلاث الماضية، وستفقد أهم الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها من النفط والغاز. وقال مصدر عسكري حكومي لـ«العربي الجديد»، إن «الجيش الوطني دفع بعشرات الآليات العسكرية ومئات الجنود من محافظتي شبوة وحضرموت وتعز، إلى مأرب، وذلك لإسناد القوات الحكومية ورجال القبائل، الذين يخوضون معارك دامية مع الحوثيين منذ أسابيع». وأشار المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إلى أن «الشرعية كانت تنوي إرسال ألوية عسكرية من شبوة إلى مأرب، لكن هناك حذر من تربص المجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة شبوة، وخصوصاً مع تعثر اتفاق الرياض».

وأعلن الجيش اليمني، أمس السبت، السيطرة على مناطق استراتيجية في محافظة الجوف، أبرزها سلسلة جبال حويشان، وعدد من التلال الجبلية شرق منطقة المزاريق ومدينة الحزم، عاصمة المحافظة، وذكر أن تلك المكاسب الميدانية ستمكنه من قطع إمدادات الحوثيين والسيطرة النارية عليها.

وشهدت الساعات الماضية تحركات مكثفة للجيش اليمني، وظهر رئيس هيئة الأركان، الفريق صُغير بن عزيز، في المنطقة العسكرية السادسة بمحافظة الجوف، وأكد من هناك أن المعارك مستمرة ضد الحوثيين حتى تحقيق النصر، وذلك بهدف تخفيف الضغط عن مأرب. ودارت أمس السبت أعنف المعارك في مديرية ماهلية، وذلك لليوم الرابع على التوالي، بعد سيطرة الحوثيين على منطقة العمود، مركز المديرية، والتوغل إلى عدد من المناطق المحيطة بها، بهدف التقدم إلى مديرية رحبة. ووفقاً لمصادر، فقد دفعت قبائل مراد بالعشرات من مقاتليها إلى المنطقة.

ويكثف الحوثيون هجماتهم على مأرب من المناطق المحاذية لمحافظة البيضاء، وخصوصاً من اتجاه مديريتي قانية وولد ربيع، فيما يبدو الموقف العسكري للشرعية أكثر تماسكاً من الجماعة، وخصوصاً في المخمرة وصرواح ومحيط معسكر ماس الاستراتيجي. وساندت مقاتلات التحالف السعودي الإماراتي قوات الجيش اليمني بكثافة خلال الساعات الماضية، وقالت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد»، إن مقاتلات التحالف نفذت أكثر من 70 غارة جوية، في ارتفاع ملحوظ عن الحضور الفاتر للطيران، الأسبوع الماضي.

وادت المعارك الدامية في مأرب خلال الأيام الماضية، إلى وقوع أكبر خسائر بشرية على الإطلاق منذ بداية العام الحالي في صفوف الحوثيين والقوات الحكومية ورجال القبائل، وعلى الرغم من عدم إعلان حصيلة رسمية لأعداد القتلى، لكن وسائل الإعلام الحكومية وتلك التابعة لجماعة الحوثيين، تذيع بنحو شبه يومي أخباراً عن تشييع عدد من مقاتليها.

نفذ التحالف الدولي أكثر من 70 غارة جوية خلال يومين

تعود قضية فصل الدين عن الدولة إلى واجهة المشهد في السودان، ولا سيما مع توقيع الاتفاقيات الأخيرة بين «الجبهة الثورية» والحكومة، والاتفاق المتوقع مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ـ جناح عبد العزيز الحلو. وفيما تدل مختلف المؤشرات إلى تحولات عميقة في علاقة الدين بالدولة، فإن تحقيق مختلف الاتفاقات مرهون بتخطي جملة من العقبات

اتفاقات السلام تحيي ملف علاقة الدين بالدولة

تحولات مدنية في السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تمسك المتظاهرون بمطلب الدولة المدنية (أوزان كوزيه/فرانس برس)

فاجأ رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك ورئيس «الحركة الشعبية لتحرير السودان» - جناح عبد العزيز الحلو، الخميس الماضي، الأوساط السياسية بالتوقيع على اتفاق مبادئ عامة، قبل الدخول في تفاوض أعمق بين الجانبين. أهم ما في اتفاق المبادئ الذي وُقّع في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، هو فتح الطريق في التفاوض أمام الاتفاق على دستور يقرّ مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإذا تعذّر ذلك تمنح بعض المناطق مثل جبال النوبة جنوب غرب البلاد، والنيل الأزرق جنوب شرقها، حق تقرير المصير. ولم يسترسل الاتفاق في التفاصيل لطبيعته الأولية، لكنه أمّن على استمرار التفاوض بين الجانبين تحت رعاية وساطة جنوب السودان، وإقامة ورش عمل تسبق التفاوض لمناقشة القضايا الخلافية، ولا سيما في موضوع فصل الدين عن الدولة.

ومنذ أن دخلت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة الحلو في محادثات مع الحكومة الانتقالية، أصرت دوماً على مبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة كمدخل إلى التفاوض، وفي حال لم توافق الحكومة على ذلك، اقترحت الحركة الانتقال مباشرة للحديث عن منح حق تقرير المصير لمنطقتي جبال النوبة، والنيل الأزرق. ومع هذا الإصرار، لم تتقدم المفاوضات مع الحركة قيد أنملة، في وقت حققت فيه مفاوضات الحكومة مع حركات مسلحة أخرى قفزة، بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام شامل أخيراً. ويبدو أنها ومن خلال اتفاق زعيمها مع رئيس الوزراء قد نجحت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في تثبيت البندين؛ بحيث يكون النقاش مفتوحاً حول فصل الدين عن الدولة أو تقرير المصير.

وبمجرد الإعلان عن اتفاق حمدوك-الحلو، سارعت تيارات وأحزاب سياسية إلى معارضته بحجة أنه ليس من مهام الفترة الانتقالية حسم قضية مثل العلاقة بين الدين والدولة، وطالبت بترك هذه المسألة إلى ما بعد الفترة الانتقالية الحالية، وقيام حكومة منتخبة، أو حسمها عبر دستور دائم يتم استفتاء الشعب عليه.

وفي بيان أول من أمس الجمعة، أوضح مجلس الوزراء أنّ كل مخرجات اللقاء تمّت بصورة أولية، وأن الاتفاق حدد القضايا الرئيسة التي يجب وضعها على طاولات التفاوض. كما أشار إلى أنّ الجانبين اتفقا على أن يمر ذلك الاتفاق على القنوات والأجهزة المعنية لدى الجانبين. ولم تكن قضية العلاقة بين الدين والدولة غائبة كذلك عن اتفاق السلام الذي وُقّع الأسبوع الماضي بين الحكومة الانتقالية وحركات مسلحة ومدنية تتحالف تحت مسمى «الجبهة الثورية». إذ نصّ الاتفاق على الفصل الكامل بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدين في السياسة، ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان والمعتقدات، على أن يضمّن ذلك في دستور البلاد وقوانينها.

وللعلاقة بين الدين والدولة تاريخ معقد في السودان. فمع بدايات الاستقلال في يناير/كانون الثاني 1956، برزت دعوات لإعداد دستور وقوانين إسلامية، كبديل عن الدستور والقوانين الموروثة من المستعمر البريطاني. وقد تصاعدت حدة تلك الدعوات في ستينيات القرن الماضي، خصوصاً مع بروز التيارات الإسلامية. في العام 1983، وبعد تقلبه بين المدارس الفكرية المختلفة أثناء فترة حكمه الممتدة من 1969 إلى 1985، أعلن الرئيس جعفر النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، ما عقّد مشكلة جنوب السودان المتمرّد أصلاً على الدولة السودانية. وبعد سقوط نظام النميري عام 1985، ترددت حكومة الصادق المهدي المنتخبة (1986-1989) في إلغاء القوانين الإسلامية، حتى جاء انقلاب الرئيس المخلوع عمر البشير المدعوم من حزب «الجبهة الإسلامية» بقيادة حسن الترابي في العام 1989. وبعد عامين من سيطرته على الحكم، أعلن البشير تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، ما أثار قلق الأقليات غير المسلمة، وأعطى المشروعية لتمدد

> **حسم العلاقة بين الدين والدولة رهن تجاوز التيارات الدينية**

التمرد في جنوب السودان. في العام 2005، وقّع نظام البشير على اتفاق مع متمردي الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، وأعدّ دستوراً جديداً منح جنوب السودان حقّ الاستثناء من تطبيق أحكام الشريعة. ثمّ انفصل الجنوب في العام 2011، واستمر العمل بدستور عام 2005، لكن جزءاً من «الحركة الشعبية»، المكوّنة من أبناء مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق حيث توجد أقليات مسيحية ولا دينية، آثرت العودة للتمرّد مرة أخرى لأسباب مختلفة، من بينها الاعتراض على تطبيق قوانين ذات طابع ديني على غير المسلمين، لتعود قضية الدين والدولة من جديد إلى واجهة الأحداث.

بعد الإطاحة بنظام البشير وتشكيل الحكومة الحالية، حاولت الأخيرة إجراء معالجات جزئية في قضية فصل الدين عن الدولة، عبر فرض تعديلات واسعة على القوانين، شملت إلغاء حدّ الردة، وإعفاء غير المسلمين من عقوبة شرب الخمر، وإلغاء قانون النظام العام، كما خففت التعديلات عقوبة الجلد. وأكدت الحكومة أنّ كل التعديلات مقصود بها ضمان الحريات العامة وسيادة حكم القانون وعدم التمييز بين المواطنين.

وفي الوقت ذاته، أكدت الحكومة أنها لا تستطيع المضي أكثر من ذلك بإلغاء قوانين أخرى ذات طابع ديني، بحجة أنّ ذلك ليس من اختصاصها ومتروك لتشاور سياسي أوسع واتفاق على دستور جديد.

وتتحدث الوثيقة الدستورية الموقعة العام الماضي، وكذلك الاتفاق بين الحكومة و«الجبهة الثورية»، عن قيام مؤتمر دستوري في فترة أقصاها 6 أشهر ليناقش بالتفصيل قضايا الهوية وإدارة التنوع والمواطنة وعلاقة الدين بالدولة، وإصلاح القطاع الأمني وقضايا الحكم والسلطة وغيرها.

وعطفاً على الاتفاقيات الأخيرة بين «الجبهة الثورية» والحكومة، والاتفاق المتوقع مع حركة عبد العزيز الحلو، فإنّ كل المؤشرات تشير إلى تحولات عميقة في علاقة الدين والدولة، وفي مجال الحريات العامة وعدم التمييز بين المواطنين، والتمثيل العادل لكل السودانيين. وحتى قضية النوع لم تغفل عنها الاتفاقيات، إذ نصت على أهمية تمثيل المرأة في جميع مستويات السلطة وبنسبة لا تقل عن 40 في المائة.

كما نصت على التقسيم العادل للسلطة والثروة والتمييز الإيجابي لصالح المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات والمناطق الأقل نمواً، ومعالجة قضايا التهميش والمجموعات المستضعفة.

ونصت الاتفاقيات على تحقيق العدالة الانتقالية، خصوصاً في إقليم دارفور الذي قُتل فيه نحو 250 ألف شخص خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في الإقليم في العام 2003، وأقرّت مثول المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية أمامها.

ومهما كانت قيمة الاتفاقيات الموقعة أو التي ستوقع، فيبقى نجاحها وتحقيقها لأهدافها مرهون بتخطي جملة من العقبات. فحسم العلاقة بين الدين والدولة مرهون بتجاوز التيارات الدينية وقدرتها على استدرار التعاطف الشعبي الديني، وإن كانت تجربة 30 عاماً من حكم البشير تحت غطاء الدين، قلّلت الحماسة الشعبية إلى درجة كبيرة تجاه التوجهات الدينية في السياسة.

كذلك، تقف عقبات أخرى في طريق تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، كمثال ضعف الموارد المالية الذي قد يقف حائلاً أمام الحكومة في دفع استحقاقات السلام الضخمة. كما يشكل حاجز عدم التماسك الداخلي؛ سواء لدى الحركات الموقعة على الاتفاق أو لدى الحكومة نفسها المقسومة بين عسكر ومدنيين عقبة أيضاً، هذا غير الخشية من وقوع انقلاب عسكري يقطع الطريق أمام السلام وعملية التحول الديمقراطي في البلاد، وهو أمر ليس مستبعد تماماً بتقدير كثير من المراقبين.

ومن العقبات كذلك مدى دعم المجتمع الدولي للفترة الانتقالية في السودان، والاشتراطات التي يضعها المانحون. فمثلاً، تبدو أميركا غير متحمسة لإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتربط أي دعم مالي مؤثر للسودان، بتطبيع الخرطوم علاقتها مع تل أبيب، الأمر الذي أكدت حكومة حمدوك خلال زيارة وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو قبل فترة أنها غير مفوضة به. أمّا دول الخليج المنقسمة إلى محورين، فتشترط إملاء أجندتها وضمان مصالحها في السودان قبل كل شيء، خصوصاً المحور الإماراتي السعودي الذي أوقف دفع منحة أعلن عنها بعد سقوط نظام البشير وتبلغ 3 مليارات دولار، عقب فشله بنسبة ما في تجيير الثورة السودانية لصالحه.

ولا ينبع ذلك التخوف من عدم تطبيق الاتفاقات من عبث، فإعلان المبادئ مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» إذا ما تمت إجازته، يعطي الحق لمن يريد من أبناء السودان لاحقاً تقرير مصيره، ما يعني أن فرضية تقسيم السودان لدويلات أضحت قائمة ولو بنسبة أقل.

الفيضانات القاتلة: نصف مليون متضرر وطوارئ لثلاثة أشهر

تستمر معركة السلطات السودانية بمواجهة الفيضانات، وسط ارتفاع حصيلة المتضررين إلى أكثر من نصف مليون شخص، ما استدعى إعلان حالة الطوارئ لثلاثة أشهر

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة الداخلية في السودان، أمس السبت، حالة الطوارئ في كامل أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، لمواجهة الفيضانات الكبيرة التي أغرقت مناطق واسعة في البلاد، وتضررت بسببها المدن الواقعة على ضفاف نهر النيل. كذلك تقرّر اعتبار «السودان منطقة كوارث طبيعية»، حسب ما ذكرت وكالة أنباء السودان الرسمية (سونا).

وقالت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية السودانية، لينا الشيخ، إن «الفيضانات أسفرت عن تأثر 16 ولاية، ووفاة 99 مواطناً، وإصابة 46 آخرين، وتضرر أكثر من نصف مليون نسمة، وانهيار كلي وجزئي لأكثر من 100 ألف منزل».

وأضافت الشيخ أن «معدلات الفيضانات والأمطار لهذا العام تجاوزت الأرقام القياسية التي رصدت خلال عامي 1946 و1988، وسط توقعات باستمرار مؤشرات الارتفاع، ما دعا مجلس الأمن والدفاع إلى إعلان الطوارئ». مع العلم أن فيضان 1988 دمر عشرات الآلاف من المنازل في عدة أجزاء من السودان وشرّد أكثر من مليون شخص.

وكانت وزارة المياه والري قد أعلنت أخيراً أن منسوب النيل الأزرق ارتفع إلى

الفيضانات اسفرت عن تأثر 16 ولاية (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

17،57 متراً (57 قدماً)، ووصفته بأنه «مستوى تاريخي منذ بدء رصد النهر في عام 1902».

وذكرت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية أن المجلس أعلن أيضاً تشكيل لجنة عليا لمواجهة تداعيات الفيضانات في خريف 2020، برئاسة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعضوية كل الوزارات والولايات والجهات ذات الاختصاص، لتوظيف الموارد وتكامل الأدوار المحلية والإقليمية والعالمية والتنسيق فيما بينها. وكان رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، قد أعلن في اجتماع وزاري خاص، أول من أمس الجمعة، رفع توصية لمجلس الدفاع والأمن بضرورة فرض الطوارئ. وقال وزير الثقافة والإعلام، المتحدث باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، عقب الاجتماع، إنه تم استعراض تقارير من وزراء الداخلية، والري والموارد المائية، والمالية والتخطيط الاقتصادي، والبنى التحتية والنقل، والعمل والتنمية الاجتماعية؛ والصحة، ووالي الخرطوم، تضمّنت إحصائيات حول منسوب النيل وجهود توفير المأوى للأسر التي تضررت. من جهتها، قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أول من أمس الجمعة، إنها تسعى لتوزيع مواد الإغاثة التي وصلت إلى الخرطوم، على المتضررين من السيول والفيضانات من النازحين واللاجئين والمجتمعات المحلية، وإن الشحنة التي وصلت، الجمعة، تشتمل على 100 طن من مواد الإيواء والخيام والأغطية والمشمعات. من جهته، دعا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) قبل أيام المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق الدعم واستكمال تمويل الخطة الإنسانية المخصصة للسودان والمحددة بقيمة 1,6 مليار دولار.